ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Omar Razak Hammoud

University of Anbar - College of Arts

Email:

Keywords:

Expatriate labor, Saudi Arabia, manpower, economic development

Article info

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022

Expatriate labor and its impact on the Saudi economy 1960-1990

A B S T R A C T

It is the phenomenon of dependence on foreign labor in the Kingdom of Saudi Arabia that has existed since ancient times, as some wealthy families used to rely on individuals who provide services to the Saudi family, in addition to taking care of livestock, agriculture, home and children's care. Oil I found urgent needs for the use of labor competencies specialized in management and technology to help implement development plans. The Kingdom of Saudi Arabia needed manpower, especially the Aramco (*) oil company, which needed experience and foreign labor to exploit its huge oil reserves.

The research divided into three axes, the first dealt with the first beginnings of the spread of expatriate workers in the Kingdom of Saudi Arabia, in which the need of the Kingdom of Saudi Arabia for labor, especially foreign ones, to exploit the huge oil reserves emerged. The renaissance and development witnessed by the Kingdom of Saudi Arabia required large numbers of expatriate workers with multiple experiences and not available inside the Kingdom, while the axis addressed the impact of expatriate labor on the economic reality of the Kingdom of Saudi Arabia, as the growth in job opportunities exceeded the number of Saudis joining the labor force, which led The Saudi government felt the dangers of increasing the flow of labor into the country, so it resorted to following a clear plan to reduce the foreign workforce and in return it worked to provide manpower from within.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3094

العمالة الوافدة وأثرها في الاقتصاد السعودي

١٩٦٠- ١٩٩٠

م.م. عمر رزاق حمود
جامعة الانبار / كلية الآداب

الملخص

تعد ظاهرة الاعتماد على العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية التي وجدت منذ القدم أذ اعتادت بعض العائلات الغنية على الاعتماد على أفراد يقدمون خدمات للأسرة السعودية فضلاً عن قيامها برعاية المواشي والزراعة ورعاية المنزل والأطفال وكان هؤلاء الرقيق يندمجون مع ملاكهم ويعتبرون كأحد أفراد الأسرة ومع تغير الأحوال واكتشاف النفط وجدت حاجات ملحة للاستعانة بالكفاءات العمالية المتخصصة في الإدارة والتقنية للمساعدة على تنفيذ الخطط التنموية فقد برزت حاجة المملكة العربية السعودية الى اليد العاملة لاسيما شركة أرامكو(*) النفطية التي احتاجت إلى الخبرة والعمالة الأجنبية لاستغلال احتياطاتها النفطية الهائلة .

قسم البحث إلى ثلاث محاور تناول الأول البدايات الأولى لانتشار العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية وفيه برزت حاجة المملكة العربية السعودية إلى اليد العاملة لاسيما الأجنبية لاستغلال الاحتياطات النفطية الهائلة ، أما المحور الثاني فقد تضمن حجم وخصائص العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية وبينا فيه إلى أن عملية النهضة والتطور التي شهدتها المملكة العربية السعودية تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ذات الخبرات المتعددة والغير متوفرة في داخل المملكة ، بينما عالج المحور الثالث تأثير العمالة الوافدة على الواقع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية أذ أن النمو في فرص العمل فاق عدد السعوديين الملتحقين بالقوى العاملة الأمر الذي أدى الى شعور الحكومة السعودية بمخاطر زيادة تدفق العمالة إلى البلاد ، لذلك لجأت الى أتباع خطة واضحة للتقليل من القوى العاملة الأجنبية وفي مقابل ذلك عملت توفير الأيدي العاملة من الداخل .

الكلمات المفتاحية : العمالة الوافدة ، المملكة العربية السعودية ، القوى العاملة ، التنمية الاقتصادية .

المقدمة

تعد ظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية التي وجدت منذ القدم أذ اعتادت بعض العائلات الغنية على الاعتماد على أفراد يقدمون خدمات للأسرة السعودية حيث انتشر في الماضي الرق بين أصحاب المكانات الاجتماعية والاقتصادية وكانوا يقومون برعاية المواشي والزراعة ورعاية المنزل والأطفال وكان هؤلاء الرقيق يندمجون مع ملاكهم ويعتبرون كأحد أفراد الأسرة ومع تغير الأحوال واكتشاف النفط وجدت حاجات ملحة للاستعانة بالكفاءات العمالية المتخصصة في الإدارة والتقنية للمساعدة على تنفيذ الخطط التنموية حيث كانت المملكة العربية السعودية قليلة السكان نسبياً وإعدادهم التعليمي والمهني ليس كافياً للقيام بجميع ما تتطلبه التنمية كما أن إلغاء الرق وسماح الدول بعملية الاستقدام أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمالة ابتداءً بالدول العربية وانتهاءً بدول شرق آسيا ومع وجود الدخل الجيد من عائدات النفط الذي ترتب عليه تحسن مستوى حياة المواطنين وزيادة الدخل الفردي والقومي ازدادت أعداد العمالة الوافدة إلى المملكة عاماً بعد عام سواءً من الذكور أو من الإناث[١] .

أولاً – البدايات الأولى لانتشار العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة العربية السعودية نمواً اقتصادياً سريعاً رافق ذلك زيادة نسبة العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية والتوسع التدريجي في ميدان استخدام العمالة ومنذ اللحظات الأولى فقد برزت حاجة المملكة العربية السعودية الى اليد العاملة لاسيما شركة أرامكو(*) النفطية التي احتاجت إلى الخبرة والعمالة الوافدة لاسيما الأجنبية لاستغلال احتياطاتها النفطية الهائلة ، ولم تتوفر في المجتمع السعودي العشائري سوق فعلية لها بيد أن الأعمال التي عرضتها الشركة كانت تعد بتحسن الأحوال المادية والوضع الاجتماعي لبعض فئات السكان الذين تركوا مهنهم السابقة وأصبحوا يشكلون العمود الفقري للقوى العاملة ونواة الطبقة العاملة المحلية المقبلة(٢) ، ومع أنّ الشركة كانت تعاني من مشكلة توفير وأعداد العمال السعوديين القادرين على إنجاز المهام الشاقة في الشركة والراغبين للعمل في الشركة ، بيد أن الازدهار الذي شهدته المملكة بفضل عائدات النفط إلى تنوع مجالات العمل أمامهم مما جعل من الصعب اجتذابهم للمساهمة في عمليات التنقيب عن النفط وحفر الآبار الجديدة ، ناهيك عن افتقار الشركة إلى ذوي الخبرات الذين تؤهلهم للعمل في الشركة ، لذلك لجأت الحكومة السعودية إلى افتتاح العديد من المدارس الصناعية لإيجاد جيل سعودي متخصص في مجال الصناعات المختلفة وتوفير اليد العاملة(٣).

بات من الضروري تنويع الركائز الاقتصادية وبناء اقتصادً قوي في منطقة الخليج العربي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة مع تواجد اعداد كافية وكفؤه من العمالة للصناعات الحديثة بتكلفة معقولة ومهارات ادارية قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها لاستمرار عملية التطور الاقتصادي في المملكة(٤) ، وعدم الاعتماد على قطاع النفط فقط أذ يمكن وصف الاقتصاد السعودي أبان تلك الفترة بأنه اقتصاد حر استهلاكي اعتمد بدرجة كبيرة على ايرادات النفط التي لم تكن تسهم في سد عمليات التطور(٥) ومن هنا ركزت الحكومة السعودية جهودها على المرحلة التي شهدت تطورات هامة في معظم القطاعات الاقتصادية وانعكست آثارها بشكل واضح على المواطن الذي هو الهدف لكل تنمية ومن هنا جاء الاهتمام بالواقع الاقتصادي من خلال وضع الخطط الخمسية (*) للمملكة للنهوض بالواقع الاقتصادي فيها والاهتمام بالعمالة الاجنبية وكانت الخطط مقسمة على النحو الآتي :

١. الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧١ – ١٩٧٥).
٢. الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٦– ١٩٨٠).
٣. الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨١– ١٩٨٥) أدناه الجدول رقم (١) يبين التغيرات في العمالة المدنية بموجب هذه الخطط(٦).

النشاط الاقتصادي	الزيادة في حجم العمالة (بالآلاف)		معدل النمو السنوي (%)	
القطاعات الانتاجية	الخطة الثانية	الخطة الثالثة	الخطة الثانية	الخطة الثالثة
الزراعة	٩٦,٢	٧٠,٠	٢,٩٤	٢,٤٦
الصناعات التعدينية الأخرى	٣,٩	٢,٥	١٦,٥١	٦,٠٧
الصناعات التحويلية الأخرى	٢٩,٨	٦٠,٠	٦,٩٧	٩,٥٢
المرافق	١٥,٤	١٥,٥	١٤,٣٧	٨,٣٣
البناء والتشييد	١٥٧,٨	٨٥,٠	١٣,٨٩	٥,٧٨
اجمالي القطاعات الانتاجية	١١٠,٧	٧٧,٠	٢٠,٢٠	١,٤٨
قطاعات الخدمات				
التجارة	١٥٧,٠	٢٩,٠	١٥,١٢	١,٨٠
النقل	١٠٠,١	٦٠,٠	١٣,٣٩	٥,٠٥
المالية	٢١,٧	١٠,٠	٢١,٥٨	٥,١٨
خدمات أخرى	٢٥٢,٣	٢٣,٠	١٥,٩٦	٠,٩٤
الحكومة	٧٤,٣	١٠٠,٠	٥,٤١	٥,٥٧
اجمالي قطاعات الخدمات	٦٠٥,٤	٢٢٢,٠	١٢,٤٦	٣,٠٦
المجموع الفرعي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية	٧١٦,١	١٤٥,٠	٧,٢١	١,١٦
قطاع النفط	٨,٦	١٠,٠	٥,٦١	٥,٠٢
اجمالي النشاط الاقتصادي	٧٢٤,٧	١٥٥,٠	٧,١٩	١,٢٢

كان من الضروري العمل على تركيز وتنمية القوة العاملة في الاقتصاد والاهتمام بموضوع العمالة لرفع مستوى وتطوير الأداء في العمل لتحقيق الاستفادة من تلك القوى العاملة وتنويع القاعدة الانتاجية بهدف الحد من الاعتماد على النفط وذلك من خلال توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال والموارد البشرية المتاحة إلى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين مع تشجيع القطاع الخاص ليمارس دوراً رائداً لزيادة التطور الاقتصادي للمملكة العربية السعودية [٧] ، ومع زيادة المشاريع التنموية التي يقيمها القطاعين العام والخاص في أنحاء المملكة فقد أقدمت المملكة العربية السعودية على استقبال المزيد من العمالة من الخارج للعمل في تلك المشاريع وخاصة من الأقطار العربية المجاورة[٨] ولاسيما من اليمن ومصر والأردن ومن الفلسطينيين ، ثم الآسيويين والأوربيين والأمريكيين حيث أن أكثر من (٣٠) ألف أمريكي من العمال والفنيين والخبراء يعملون هناك ولذلك اصبحت من أهم أسواق العمل للوافدين من مختلف الجنسيات وتتوزع العمالة في داخل المملكة العربية السعودية في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية من خلال النسب وكما يلي :

الزراعة (٦١%) – الصناعة (١٤%) – الخدمات (٢٥%)[٩] ، في حين أن هذه النسب شهدت تغيراً طفيفاً عام (١٩٨٥) لتتوزع على النحو الآتي العاملين في الزراعة تراجعت نسبتهم الى (٤٨%) – العاملين في الصناعة (١٥%) – أما في مجال الخدمات فقد تراجعت النسبة بشكل كبير جداً الى (٩%) ، وفي مجال الصناعات الإستخراجية بلغت (١٨,٦%)[١٠]، وفي الأعوام اللاحقة زادت هذه النسب بزيادة أعداد الوافدين من العمالة الأجنبية ومن الطبيعي أن نسبة الأجانب أكبر بين المهندسين والفنيين أذ كان (٦٠%) من مهندسي وزارة المواصلات مصريين وأردنيين ولبنانيين وسوريين ، وكان الأجانب يشكلون الغالبية الساحقة من مدرسي المعاهد العليا وجزءاً كبيراً من معلمي المدارس وموظفي الجهاز الإداري في حين بلغت نسبتهم في الصناعة التحويلية وخصوصاً في الحجاز (٦٠ – ٧٠%) وفي النقل والمواصلات (٥٠%) وفي البناء ما بين (٣٠ – ٥٠%)[١١] .

بشكل عام وقعت الكثرة على العمالة الآسيوية ورغم تمتع بعضها بدخول عاليه في الأجور التي تتقاضاها وأفرادها من العاملين تقع في القطاعات الإنشائية وفي الورش والكراجات وفي الخدمات الشخصية وخدمة المنازل وهي الفئة التي تشكل ما بين (٦٥ – الى ٨٠%) من إجمالي العمالة الوافدة ، في مقابل ذلك تتمتع العمالة الأوربية عادةً بالأجور العالية وهي تحتل المراكز الإدارية القيادية في القطاع الخاص وفي بعض القطاعات المشتركة وبعض مجالات الاستثمار العقاري والمصارف وقد يشترك معها بعض عناصر العمالة العربية والآسيوية ذات التدريب والتعليم والخبرة العلمية المتقدمة[١٢] .

هناك ثلاث جهات حكومية تشرف على العمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية وهي :

١. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتهتم بالتخطيط للقوى العاملة وعن العلاقات العمالية والمتابعة العامة لجميع المسائل المتعلقة بالعمال.
٢. الديوان العام للخدمة المدنية وتحول لاحقاً إلى وزارة الخدمة المدنية ومهمته إجراء تخطيط للقوى العاملة المدنية المطلوبة في القطاع الحكومي والتأكد من اختصاصات العاملين في الخدمة المدنية تتفق مع احتياجات المملكة .
٣. مجلس القوى العاملة أسس عام (١٩٧٥) ويرأسه الملك ممارسة الإشراف الإداري والنظم المتبعة في الحكومة لتحسين إجراءات العمل ، فضلاً عن دراسة معدلات الأجور والرواتب واقتراح أي تعديلات فيها ، ولكل جهة من تلك الجهات الحكومية اختصاصاً معيناً في تسهيل وتسيير وميكانيكية سوق العمل وتنظيم شؤون العمالة[١٣].

ثانياً – حجم وخصائص العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية :

يعد بيان حجم وخصائص العمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية وذلك من خلال أن المملكة العربية السعودية بحجمها وتعداد سكانها من جهة ، وضخامة ثروتها النفطية وموجوداتها النقدية من جهة أخرى ، لا يمكن أن تستغني عن جهود الوافدين بغض النظر عن جنسيات أولئك العمال ذلك أن عملية النهضة والتطور التي شهدتها وتشهدها المملكة تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمالة كما تحتاج إلى خبرات فنية متعددة غير متوافرة في المملكة آنذاك وعليه فأن وجود العمال الوافدين في المملكة العربية السعودية أمر لا مفر منه ولا يمكن الاستغناء عنه لاسيما من وجهة النظر الاقتصادية [١٤] ، التي أكدت أن نسبة العاملين في الوظائف الحكومية هي بحدود (٧٠%) فقط مع أن إقبال السعوديين كان محصوراً في مجال الوظائف الحكومية[١٥] .

توجد في المملكة العربية السعودية ثلاثة أنظمة وقوانين أساسية لتنظم عمل العمالة الوافدة وهي قانون العمل السعودي ، وقانون الإقامة ، وقانون أمن الحدود فضلاً عن بعض الأوامر والمراسيم الملكية الأخرى التي حددت آليات استقدام العمال الأجانب وكيفية إقامتهم والحقوق والواجبات الملقاة على عاتقهم ففي كثير من الأحيان لا يكون للعامل أي دور في وقوعه في مخالفه غير قانونيه لكن نظام الكفالة ونظام العمالة أعطيا الكفيل الحق في التحكم بالعامل القادم وبالتالي إلقاء العبء عليه لأن القانون السعودي يسمح للكفلاء بتقديم بلاغ هروب لمكفوليهم دون الحاجه لتقديم دليل على ذلك الأمر الذي يحولهم فوراً إلى عمالة غير نظامية كما ان استغلال الكفلاء لنظام الكفالة عن طريق ما يتعارف عليه باسم التأشيرة الحرة الذي دفع العمال الأجانب الوافدون من خلاله أموالاً لكفلائهم لتجديد وثائقهم في الوقت الذي يتركون للعمل بشكل حر يجعل هؤلاء العمال في وضع مخالف[١٦] وأدناه الجدول رقم(٢) يوضح توزيع العمالة وطريقة استقدامها ومستوى الأداء فيها[١٧] .

نوع العمالة	طريقة الاستقدام ومجال العمل	مستوى الأداء
الكوريون	تقوم الشركات باستقدامهم للعمل في مجالات البناء وبعض الأعمال الفنية	سرعة وانجاز ودقة في العمل
الفلبينيون والتايلانديون	تستقدمهم الشركات للعمل في مجال الخدمات والنظافة وبعض أعمال المقاولات	أداء جيد ونسبة الهروب متوسطة للعمل بأجور مرتفعة
الهنود الباكستانيون البنغاليون السيلانيون الإندونيسيون	يتم استقدامهم للعمل في البناء والمواصلات (سائقين) وفي مجال الخدمات الصحية والكهربائية	الأداء عادي ونسبة الهروب كبيرة للعمل بأجور مرتفعة
المصريون اليمنيون	تقوم المملكة باستقدامهم للعمل في مجال البناء والكهرباء والخدمات الصحية	يقوم العامل بالحصول على بعض الموجودات في مكان العمل وضمها لقائمة المواد التالفة للتغلب على ضعف المرتبات كما يقوم العامل بالهرب ايضاً من أماكن عملهم وممارسة أعمال حرة تكسبهم أرباحاً كبيرة في فترة قصيرة نسبياً
السوريون اللبنانيون الأردنيون	يستقدمون للعمل في مجال البناء والخدمات الكهربائية والصحية	يفضلون الأعمال الحرة

تعد أسباب تدفق العمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية لها ما يبررها إذ أن المملكة العربية السعودية أصبحت بعد ظهور النفط مركز جذب للعمالة من الدول الفقيرة ذات الأوضاع الاقتصادية الضعيفة ولا يمكن أن نغفل عن التحول الحضاري الذي طرأ لدول الخليج العربي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة واتجاهاتها نحو التنمية فضلاً عن ذلك أصبحت المنطقة استراتيجية وسوقاً مهمة للسلع والمنتجات التي تصدر من الدول الصناعية اليها فعجلة التنمية تحركت بصورة سريعة مما حرك معها الآف من العمالة بسبب قلة عدد السكان ورخص العمالة الأجنبية والوفرة المادية التي جعلت من ذلك المجتمع أن يعتمد على العمالة في منازلهم وشوارعهم ومصانعهم ومزارعهم وبأجور زهيدة[١٨] .

يتضح لنا أن ظهور النفط في المملكة العربية السعودية أصبح عامل جذب للكثير من الأيدي العاملة من جميع الدول إلى المملكة وهو ما ساهم في عملية التحول الحضاري والتقدم الذي بدأت تشهده المملكة .

ولعل من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية هي :

١. اكتشاف النفط .
٢. رخص أجرة العامل غير السعودي مقابل ارتفاع دخل المواطن السعودي.
٣. تخلف التعليم الفني والتدريب عن ملاحقة التنمية .
٤. ضعف إقبال المواطنين السعوديين على العمل اليدوي وعدم تقديرهم له.
٥. ظهور العديد من المؤسسات الوهمية.
٦. القلة النسبية لأفراد المملكة مقابل اتساع مساحتها.
٧. عمل المرأة السعودية.
٨. الشروط المتعددة والمعقدة التي يضعها أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.
٩. العامل الثقافي[١٩].

كما تميزت العمالة الوافدة باستعدادها للعمل لساعات مطولة الأمر الذي يخدم تطلعات القطاع التجاري كما يسهم العمال الوافدون الذين يديرون المحلات التجارية الصغيرة للبيع بالتجزئة في تعزيز نوعية المعيشة في المناطق المختلفة عبر فتح محلاتهم لساعات متأخرة وفي بعض الحالات على مدار الساعة[٢٠] ، وفي ذلك السياق تعني العمالة الوافدة كل فرد غير سعودي يوجد على أرض المملكة العربية السعودية سواءً كان يعمل لحسابه الخاص أو لدى مؤسسات حكومية أو أهليه أو كان تابعاً للعامل بغض النظر عن العمل كالأولاد مثلاً وبغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو ديانته[٢١] .

بدأت مراحل توافد العمالة الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية على مراحل متعددة ولعل أبرز تلك المراحل هي :

المرحلة الأولى : استمرت من بداية أربعينيات القرن الماضي حتى مطلع الخمسينيات ببدء الاستثمار التجاري للنفط وتصاعده وظهور آثاره في الاوضاع الاقتصادية بما في ذلك الاجتذاب التدريجي للعمالة من الخارج لاستخدامها في عمليات التحديث وتوسيع الخدمات العامة لجميع المواطنين.

المرحلة الثانية : امتدت من أوائل الخمسينيات حتى بداية السبعينات وتميزت هذه الفترة بإعادة تنظيم الإدارة والانطلاق لبعث المرتكزات الاقتصادية الأساسية وإنشاء المدارس والمستشفيات والطرقات وأخذت العمالة الأجنبية تتصاعد نسبتها بشكل واضح.

المرحلة الثالثة : بدأت عام (١٩٧٣) إثر تصاعد اسعار النفط وانتهت بتدهور هذه الأسعار عام (١٩٨٣) وقد رافق ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة زيادة العائدات النفطية مما أدى إلى اتساع خطط التنمية الأمر الذي ادى إلى استقطاب المزيد من العمالة الاجنبية من الخارج العربية والأجنبية حتى أصبحوا يحتلون المكانة الأساسية في تركيب القوى العاملة .

المرحلة الرابعة : بدأت في بواكير عقد الثمانينات متزامنة مع تدهور أسعار النفط وعائداته فاتجهت معدلات العمال الوافدين نحو الانحسار وتشير بيانات ما قبل عام (١٩٨٥) إلى استمرار هبوط صافي معدل زيادة العمالة الوافدة حيث كان

المتوسط السنوي لمعدل تدفق العمال الوافدين خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٠) هو (٣,٣%) فقط مقارنة ب (٨%) خلال الخمس السنوات السابقة لها[٢٢].

وفيما يلي جدول رقم (٣) يتضمن العدد الإجمالي للعمال الأجانب المسجلين في المملكة العربية السعودية للمدة من (١٩٦٣ – ١٩٧٢)[٢٣] .

العام	العدد الإجمالي
١٩٦٣	٧٦٠٠٠
١٩٦٥	١٤٤٠٠٠
١٩٦٧	١٦٥٠٠٠
١٩٦٩	٢٣١٠٠٠
١٩٧٠	٣٢٠٠٠
١٩٧٢	٧٠٠٠٠٠

وثمة تقديرات أخرى تفيد بأنه في النصف الثاني من عقد السبعينيات وصل إلى ما يقرب من (٢–٣) ملايين أن هذا العدد كان معادلاً تقريباً لمجموع المواطنين البالغين فضلاً عن اليمنيين الذين زاد عددهم على المليون[٢٤] .

عرفت المملكة العربية السعودية التشريعات العمالية أول مرة عام (١٩٦٤)عندما صدر نظام العمل والعمال وكان ذلك في شركة ارامكو فأصبحت أول بلد عربي سن التشريعات الحديثة للعمال وأهمها ضمان حصول العمال على أجر في يوم العطلة الأسبوعية إذ بلغ عدد العمال حتى عام (١٩٦٦)(١٠٠٦)عامل[٢٥]، في حين ارتفعت اعدادهم عام (١٩٨٠) الى (١,٥) مليون ونصف من المجموع العام لعدد القوى العاملة في المملكة العربية السعودية الذي يقدر بنحو(٢,٦) مليون نسمة أي حوالي (٣٠%) من عدد السكان ، أما نسبة العمالة الاجنبية الوافدة إلى المجموع العام فكانت تقدر في أواسط السبعينات بـ (٤٣%) وقدرت بـ (٤٧%)عام (١٩٨٢)ويعتبر قطاع البناء من أكبر القطاعات التي تجتذب العمالة الأجنبية الوافدة حيث وظفت حوالي (٢٤٠) ألف عام (١٩٧٥) و(٨٥ %) منهم أجانب بيد أن الرغبة في التوسع الاقتصادي السريع قد أحدثت طلباً عالياً على العمالة لم يكن من المستطاع تأمينها من مصادر محلية [٢٦].

اشارات المصادر الى أن العمالة الوافدة من الدول الآسيوية ارتفعت نسبتها من اجمالي العمالة من (٢٥%) بداية الثمانينات الى (٤٥%) عام (١٩٨٤) ومن ثم الى (٥٩,١%) عام (١٩٨٥) ودلت البيانات المتاحة أن عدد الباكستانيين بحدود نصف مليون نسمة ، منهم أكثر من (٣٠٠) ألف يدخلون بكثرة للعمل ، وزاد عدد الهنود من (١٣٠) ألف عام (١٩٨٠) الى (٢٤٠) ألف نسمة عام (١٩٨٥)، أما الفلبينيون فقد ارتفع عددهم الى (٣٢٣,٤١٤) ألف فلبينياً منهم (٧٨%) في المملكة العربية السعودية [٢٧].

أدناه الجدول رقم (٤) يمثل النسبة المئوية للعمالة الوافدة من تعداد السكان في المملكة العربية السعودية[٢٨] .

١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
١,٦	٣,٣	٦,٢	١٢,٨	٢٠,٠	٢٦,٦	٢٤,٧

استمر توافد العمالة الوافدة الى المملكة العربية السعودية لمساعدة القوى العاملة المحلية في بادئ الأمر ألا أنها ومع مرور الزمن اخذت تلعب دوراً مهماً ومميزاً في جميع الفعاليات الاقتصادية ومن الواضح أن الكثير من تلك العمالة لاسيما الآسيوية منها قد استقروا مع عوائلهم ومن المميزات الأخرى الواضحة للعمالة أنها كانت في بداية الأمر قوة عاملة ألا أنها تحولت لاحقاً الى مجتمعات نظراً لاستقراهم داخل المملكة [٢٩] ، وقد زاد حجم نشاطها بمعدل نمو متوسط مقداره

(١,٩%) سنوياً وقد هيمن تغيران رئيسيان على هيكل العمالة وتركيبها القطاعي أذ تضمن تخفيض حجم العمالة في قطاع البناء والتشديد نتيجة لاكتمال معظم مشروعات التجهيزات الأساسية وبالتالي فقد بلغ مجموع ذلك التخفيض ضمن هذا القطاع بما يقارب (٥٢٦) ألف فرصة عمل ، ليقابلها بالزيادة بشكل واضح في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية بحدود (٧٩٠) ألف فرصة عمل أنحصر أغلبها في العمالة المنزلية ، أما في قطاع التجارة فقد ارتفع حجم العمالة الى (٢١٠)ألف فرصة عمل فضلاً عن زيادة حجم العمالة في القطاع الحكومي بصورة غير متوقعة وبمعدل نمو متوسط قدرة (٥,٩%) سنوياً[٣٠] .

أخذ حجم العمالة الآسيوية يتفوق على حجم العمالة العربية بما يزيد على (١٥,٩%) لاسيما خلال عام (١٩٧٥) وبالتالي فأن هذا الاتجاه بالتزايد له مردوداته السلبية والخطيرة على واقع البلاد الاقتصادي وكما موضحة في الجدول أدناه رقم (٥)[٣١].

المنشأ	العدد	النسبة
محليون	١,٠٢٦,٥٠٠	٥٦,١
عرب وافدون	٦٩٩,٩٠٠	٣٨,٢٤
آسيويون	٧٨,٥٠٠	٤,٢٩
المجموع	١,٨٢٩,٩٠٠	١٠٠

ثالثاً – تأثير العمالة الأجنبية على الواقع الاقتصادي السعودي :

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في المملكة العربية السعودية علاقة مباشرة وقوية ولها مضامين هامة للسياسات الاقتصادية ومن الملاحظ في بعض البلدان الأخرى لا يتواكب النمو البطيء نسبياً في فرص العمل الجديد مع الطلب على العمال الجدد ونتيجة لذلك تحل البطالة ، أما في المملكة العربية السعودية فأن النمو في فرص العمل فاق عدد السعوديين الملتحقين بالقوى العاملة الأمر الذي أدى الى شعور الحكومة السعودية بمخاطر زيادة تدفق العمالة الى البلاد ، لذلك لجأت في سنوات الخطة الخمسية الرابعة عام (١٩٨٤ – ١٩٨٩) وما بعدها ألى أتباع خطة واضحة للتقليل من القوى العاملة الأجنبية وفي مقابل ذلك عملت على ضرورة توفير الأيدي العاملة من الداخل والالتزام برفع مستويات ومهارات العمال السعوديين بالتدريب على رأس العمل فضلاً عن المشاركة الفعالة في مشروعات الدولة التدريبية الخاصة بالسعوديين[٣٢] ، وإشراكهم مع الفنيين والعمال المستقدمين من الخارج وعلى الرغم من كل تلك الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية ما زالت بعض الشركات والمؤسسات تتسابق في كل يوم على استخراج التأشيرات من أجل ملء الوظائف الشاغرة بالفنيين الوافدين[٣٣].

ومثلما كان للعمالة الوافدة دور حيوي في المملكة العربية السعودية رغم أنه لم يكن رئيسياً في إرساء بنيتها التحتية والإسهام في نهضتها الحضارية المعاصرة فأنها أيضاً أدت إلى بروز آثار وتداعيات سلبية على الصعيد الاقتصادي منها أنها لم تكن تخضع لخطط مدروسة ومعايير واضحة ومحددة لاستقدامها وتجديد سقف زمني لمدة استقرارها[٣٤] ، هذا فضلاً عن أن الأموال المحولة من العمالة الوافدة إلى بلدانهم الأصلية تعد تسرباً كبيراً لموارد البلد من العملة الصعبة وبالتالي فأن هذا الأمر له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد السعودي[٣٥].

عملت الحكومة السعودية أمام ذلك التأثير الاقتصادي للعمالة الأجنبية على التقليل من هجرة العمالة الأجنبية الوافدة الى المملكة أذ عملت على ارجاع ما يزيد على (٦٠٠) ألف عامل أجنبي الى بلدانهم وهو ما يسهم في خفض

معدل حجم العمالة الوافدة بنسبة (٥%) من العدد الكلي للعمال الوافدين والبالغ (٢,٧) مليون عامل عام (١٩٨٥) الى (٢) مليون عامل عام (١٩٨٩) وبالتالي انخفاض نسبة العمالة الأجنبية من (٥٩,٨%) الى (٤٨,٨%) على أن يكون عملها موجهاً في القطاعات الانتاجية فقط والتي تشمل (الزراعة – الصناعة – الخدمات المالية – خدمات الأعمال)[٣٦] ، ولكن مع ذلك فأن هذا القرار يعتبر خطوة أولى على الطريق تبعتها خطوات أخرى نحو تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة[٣٧] ، وبالرغم من الرسوم التي فرضتها الحكومة السعودية على الوافدين الى المملكة العربية السعودية الأ أن العمالة الوافدة سواءً عربية كانت أم آسيوية في الكثير من حالاتها لم تخضع لأنظمة العمل الحديثة لأنها انتزعت اساساً من مهنها التقليدية في الزراعة والرعي في بلدان المنشأ وأطلق صراحها[٣٨] .

اتبعت الحكومة السعودية عدداً من الإجراءات الأخرى بهدف التقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة من خلال التقليص من اعداد العمالة الداخلة إلى البلاد لاسيما حاجة سوق العمل لها أذ لجأت إلى فرض الضرائب على القطاع الخاص ومنشأته وعلى كل العمالة لديه من غير المواطنين فكانت تلك الضرائب نسبتها مرتفعة بدرجة كبيرة لتقلص من حجم صافي الطلب على العمالة لذلك يجب أن تتفاوت ضريبة العمالة الوافدة بناءً على القطاع ، فيفرض الحد الأدنى من الضريبة على القطاعات الضرورية لإصلاح الاقتصاد ، لاسيما تلك التي لا يمكنها النمو في مراحلها الأولى إلا باليد العاملة الرخيصة ، كقطاع التصنيع في المقابل ترتفع الضريبة إلى حدها الاقصى على القطاعات التي تضيف قيمة محدودة إلى الاقتصاد ، كقطاع التجزئة وهو ما سيكون كفيلاُ بتوفير اليد العاملة الرخيصة لقطاع التصنيع ، وفي نفس الوقت لن يكون العامل الاجنبي مجدياً للمؤسسات التي تعمل في القطاعات ذات القيمة الاقتصادية المنخفضة كقطاع التجزئة[٣٩] .

شكل الوجود المكثف للسكان والعمالة الوافدة استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يتقاضونها والتحويلات الكبيرة لبلدانهم الأصليه وإلى التكلفه الماليه غير المباشرة لهذه العمالة الكبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الأكبر من هذه التكلفه عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية والتعليمية والمواصلات والكهرباء والمواد الغذائية ..... الخ) وبالتالي فأن الاعتماد على العمالة الوافدة ومع تزايد أعدادها بالنسبة للاحتياجات الفعلية فهو بالتأكيد سيخلق فائضاً من المهاجرين لا تحتاجهم التنمية من ناحية الكم والكيف حيث لا مجال للانتقاء فضلاً عن ذلك فأن وجود العمالة الوافدة يتركز في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي يؤدي إلى الشعور الدائم بالاستعانة بهم واستقرارهم وسيبعد المواطنين من بعض الوظائف والمهن وهو ما سيؤثر سلباً على القطاعات الانتاجية الرئيسية هذا من جانب ومن جانب آخر فأن من أهم التأثيرات الأخرى على الجانب الاقتصادي هو بروز ظاهرة التواكل والتكاسل لدى المواطنين عن أداء الأعمال التي يشتركون فيها مع الأجانب وهو ما أدى إلى انصراف المواطن عن بعض المهن التي تتطلب العمل اليدوي والجهد وبرزت ظاهرة التغيب عن العمل وعدم الالتزام بأوقاته وعدم تحمس المواطنين لاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة للمهن التي تتطلب الجهد اليدوي[٤٠] .

فضلاً عن ذلك فأن العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة أدت إلى زيادة عدم التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني نتيجة تخفيض الأجور إذ نلاحظ بأن تدفق العمالة يؤدي إلى تأثير سلبي على مستوى الأجور أذ تؤدي العمالة إلى تخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة وهذا يؤدي إلى عدم التوزيع العادل للدخل الوطني كما أن العمالة الوافدة تأثير سلبي على أجور العمالة الوطنية غير الماهرة ، لأن التفاوت وعدم التجانس في مستويات المعيشة والأجور بين المواطنين والعمالة الوافدة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم كما أن ارتفاع نسبة الذكور الذين يمثلون الأغلبية من العمالة الوافدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجرائم[٤١] ، فالاعتماد على العمالة الوافدة يعوق خطط وبرامج إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية التي تسعى المملكة جاهدة الى الارتقاء بها لسد احتياجاتها من العمالة وذلك لأن هناك عمالة وافدة مدربه وجاهزة ورخيصة بنفس الوقت[٤٢] ، ومن هنا فقد لجأت الحكومة السعودية إلى تأسيس المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب

المهني عام (١٩٨٠) والتي تتبع إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودورها يتمثل بتنفيذ الخطط والبرامج التي تهدف إلى تطوير القوى العاملة الوطنية والمهنية والفنية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والتدريب بمختلف إشكاله ومستوياته وإجراء البحوث والدراسات المهنية لتطوير الأداء والكفاءة الانتاجية للقوى العاملة الوطنية[٤٣]، وذكر وزير التخطيط السعودي هشام الناظر لصحيفة الشرق الأوسط التي تصدر باللغة العربية في لندن أن حكومته أخذت تولي اهتماماً كبيراً بتدريب القوى العاملة السعودية لتحل تدريجياً محل العمالة الاجنبية الوافدة[٤٤] من خلال وضع البرامج اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل والأفضل لقوى العمل المتاحة والموجودة في الداخل عبر التنسيق بين خطط وبرامج التوجيه والتدريب المهني[٤٥] ، ودعم النمو المستمر وتوفير فرص العمل لاسيما في القطاع العام الذي وجهت له الحكومة السعودية اهتماماً كبيراً كونه بات يمثل في الغالب خياراً وظيفياً أكثر جذباً للوظائف العامة التي يتطلع إليها الشباب والسكان المتزايدة أعدادهم[٤٦] ، وانطلاقاً من هذا المفهوم خصصت الحكومة السعودية مبلغاً للإنفاق على هذا القطاع الحيوي وتطويره والنهوض به بلغ (٢٢٦٠٤) أثنين وعشرين مليون وستمائة وأربعة ألف ريال أي ما يعادل (٩%) من الحجم العام للميزانية العامة للحكومة ويتوزع هذا المبلغ على مؤسسات التدريب والتعليم وتطوير وتنمية القوى العاملة بما يجعله قطاعاً حيوياً فاعلاً للمملكة العربية السعودية[٤٧] ، لتبدأ من هنا مرحلة جديدة تطبقها الحكومة السعودية وهي تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية الوافدة ولاسيما العاملين في القطاع النفطي عن طريق فرض الضرائب على كل عامل تدفعها المنشآت التي تستفيد من ذلك العامل ، والاتجاه برفع كفاءة العمال من الداخل من خلال رفع مستوى الإنتاجية والاستفادة من إيرادات تلك الضرائب في دعم أجور المواطنين لتقليص الفجوة بين أجور المواطنين والعمال الوافدين[٤٨].

الخاتمة

نستنتج من خلال ما تقدم أن العمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية أحتلت أغلب فرص العمل المتوفرة داخل المملكة مما أدى إلى تحمل ميزانية الدولة أعباء إضافية ، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من العمالة موجودة داخل المملكة فائضة عن الحاجة فكان له أثر سلبي على الجانب الاقتصادي لأنه زاد من التكلفة الاقتصادية للبلد ، وما رافق ذلك من تفشي ظاهرة البطالة لذا سعت المملكة العربية السعودية إلى وضع ضوابط وإجراءات استهدفت تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وذلك عن طريق الاعتماد على الأيدي العاملة المحلية ورفع مستويات ومهارات العمال السعوديين من خلال التدريب وتوفير رأس المال اللازم لذلك ، فضلاً عن المشاركة الفعالة في مشاريع الدولة الخاصة بقصد تطوير العمال السعوديين لكي يكتسبوا الخبرات الفنية والمؤهلات التي من شأنها رفع الأداء والإنتاجية وبالتالي الاستغناء التدريجي عن الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية حتى يحل العامل السعودي محل العامل الوافد من الخارج بمختلف الوظائف الموجودة وللإسهام في التقدم الاقتصادي للمملكة العربية السعودية كل ذلك دعا المملكة العربية السعودية إلى وضع العديد من الضوابط والإجراءات التي تستهدف تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وبالمقابل تشجيع الاعتماد على العمالة السعودية من الداخل

مصادر وهوامش البحث :

[١]- إبراهيم عبد الكريم عيبان ، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها ، دراسات نفسية وتربوية ، مخبر تطوير المعلومات النفسية والتربوية ، العدد ٦ ، حزيران ٢٠١١ ، ص ٢ .

*- ارامكو : تأسست هذه الشركة عام ١٩٣٣ عندما أبرمت المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع شركة ستاندرد أويل الأمريكية (شيفرون لاحقاً) ومقرها ولاية كاليفورنيا الأمريكية للتنقيب عن النفط وإنتاجه في السعودية ، حظيت هذه الشركة باهتمام الملك عبدالعزيز آل سعود وعرفت باسم أرامكو عام ١٩٤٤ وهذا الاسم هو اختصار لشركة النفط العربية الأمريكية ، بدأ أول انتاج لها من بئر دمام ٧ عام ١٩٣٨ ، تحولت الشركة إلى ملكية الحكومة السعودية عام ١٩٨٠ ، للمزيد ينظر : لجنة المؤرخين برئاسة ويليام موليغان ، زيارة الكلك عبدالعزيز التفقدية لشركة ارامكو ، ترجمة فهد بن عبدالله السماري ، الرياض ، ١٩٦٠ ؛ سلمى عدنان محمد ، السيطرة الكاملة على شركة ارامكو ، بحث منشور ، مجلة الخليج العربي ، مج ٣٧ ، العدد ١ ، السنه ٢٠٠٩ ، ص٦١ – ٧٨.

[٢]- أليكسي فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين ، ط ٤ ، مكتبة مؤمن قريش ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ٥٩٤ – ٥٩٥ .

[٣]- سوسن جبار عبد الرحمن شريف ، التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص ٥٩ .

[٤]- رجائي محمود ابو خضرا ، العمالة والإنتاجية في منطقة الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مج ٢ ، العدد ٧ ، السنه ١٩٧٩ ، ص ١٥٠.

[٥]- د . ك . و ، ملفات وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، رقم الملفه ١٨٠ / ٥٢٠٢٠١ ، و ٨ ، ص ٣١ .

*- قامت الحكومة السعودية بوضع عدداً من الخطط التنموية هدفها النهوض بالاقتصاد السعودي للمزيد ينظر ، د . ك . و ، المصدر السابق ، و ١٦ ، ص ١٨ .

[٦]- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، ص ١٠٠.

[٧]- حسين الشرع ، الاقتصاد السعودي ١٩٧١ – ١٩٨٢ ، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، مج س ١٤ ، العدد ٥٤ ، نيسان ١٩٨٨ ، ص ٢١٣ – ٢١٥ .

[٨]- هدى عبد السلام ، العمالة الأجنبية ، الموسوعة العربية الشاملة ، مقال منشور على الموقع https://www.mosoah.com/career-and-education/education.

[٩]- وليد حمدي الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥ – ١٩٩١ ، ط١ ، دار الحكمة ، ١٩٩٢ ، ص ٢١ .

[١٠]- مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١ ، السنة ١٩٨٠ ، ص ١٧٠ .

١١- أليكسي فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص ٦٠٢ – ٦٠٣ .

[١٢]- باقر النجار ، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، مجلة عمران ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد ٣ ، نيسان ٢٠١٣ ، ص ٩ – ١٠.

[١٣]- المملكة العربية السعودية ، وزارة الخارجية ، بحوث دبلوماسية ، خالد أحمد الناصر ، العمالة الوافدة من دول العالم الثالث إلى المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية) ، العدد ، ١١ ، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر ،٢٠٠٢ ، ص ١٨٣ – ١٨٥.

[١٤]- خالد عبد الله التركي ، حماية العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية منطقة على منطقة القصيم ، ص ٢٠٣ .

[١٥]- المصدر نفسه ، ص ٢٠٣.

١٦- العمالة في السعودية بين مطرقة الانتهاكات وسندان الحاجة ، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ، جنيف – سويسرا ، آب ، ٢٠١٩ ص ١١.

١٧- خالد عبد الله التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

[١٨]- نعيم جزاء الطويرشي ، العمالة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، ٢٠١٠ ، ص ١٧ .

١٩- إبراهيم عبد الكريم عيبان ، المصدر السابق ، ص ١١ – ١٣ .

[٢٠]- جاسم حسين ، العمالة الوافدة في دول الخليج واقعها ومستقبلها ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص ٥ .

٢١- أسيل عمر مسلم سلمان الخالد ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم السياسية ' جامعة بابل ، كلية القانون ، مج ٩ ، العدد ٣ ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦٤ .

[٢٢]- فوزية براهمي ، العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليج العربي ، مجلة دراسات ، العدد الاقتصادي ، مج٥ ، العدد ١ ، كانون الثاني ، ٢٠١٤ ، ص ٢١٦ . ٢٣- الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى ، أليكسي فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص ٦٠٣ .

٢٤- أليكسي فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص٦٠٣.

[٢٥]- علي أحمد مهنا جاسم الفهداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٢ - ١٩٩٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الانبار ، ٢٠٢٠ ،

[٢٦]- وليد حمدي الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

[٢٧]- علي أحمد مهنا جاسم الفهداوي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

[٢٨]- EVALUATION OF LABOUR IMMIGRATION POLICIES IN THE GCC: LESSONS FOR THE FUTURE* ، Maitha Shamsi ، Beirut, 15-17 May 2006 ، p 56 .

[٢٩]- رجائي محمود ابو خضرا ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

[٣٠]- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، المصدر السابق ، ص ٧٢.

٣١- د.ك.و ، وزارة التخطيط ، قيس المؤمن ، الهجرة الآسيوية الوافدة للخليج العربي ودورها وتأثيرها على عروبة الخليج العربي ، رقم الملفة ٣٢٩ ، ١٩٧٥ ، ص ٨ .

٣٢- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٩٨٤ – ١٩٨٩ ، ص ١١٢.

[٣٣]- صحيفة العرب الاقتصادية الدولية ، منشورة على الموقع https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_11404.html

[٣٤]- ظاهرة هروب العمالة الأجنبية الوافدة من كفلائها في قطاع الأعمال الخاص والقطاع المنزلي الأسباب والمعالجات ، مركز الدراسات والبحوث بغرفة الشرقية ، مملكة البحرين ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

٣٥- وصاف السعيدي ، أثر تحولات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٧ – ٢٠١٦ ، مجلة البشائر الاقتصادية ، مج ٦ ، العدد ٢ ، كانون الأول ، ٢٠٢٠ ، ص ١٦٣ .

٣٦- ظاهرة هروب العمالة الأجنبية الوافدة من كفلائها في قطاع الأعمال الخاص والقطاع المنزلي الأسباب والمعالجات ، مركز الدراسات والبحوث بغرفة الشرقية ، المصدر السابق ، ص ١١٢ – ١١٤ .

٣٧- د.ك. و ، ملفات وزارة التجارة ، تقرير شهري عن أهم التطورات والاحداث الاقتصادية في العالم ، التسلسل ٢٤ ، العدد ٢٩ ، العام ١٩٧٧ ، ص٤٦ .

٣٨- فوزية براهمي ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

٣٩- عصام الزامل وآخرون ، الثابت والمتحول الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ، الكويت ، ٢٠١٧ ، ص ٢١٤ – ٢١٥.

٤٠- نعيم جزاء الطويرشي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ – ٢٥ .

٤١- أسيل عمر مسلم سلمان الخالد ، المصدر السابق ، ص ٥٧٤ .

٤٢- ابراهيم عبدالكريم عيبان ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

٤٣- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٩٨٤ – ١٩٨٩ ، ص ٣١٥ .

٤٤- د.ك.و ، ملفات وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، رقم الملفه ١٨٠ / ٥٢٠٢٠١ ، و ١٧ ، ص٥١.

٤٥- د.ك.و ، ملفات وزارة التجارة ، تقرير شهري عن أهم التطورات والأحداث الاقتصادية في العالم ، التسلسل ٢٤ ، العدد ٢٩ ' العام ١٩٧٧ ، ص٤٦ .

٤٦- ألبرتو بيهار وآخرون ، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحافظ على النمو ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠١٥ ، ص ٣ .

٤٧- د .ك .و ، ملفات وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، رقم الملفه ١٨٠ / ٥٢٠٢٠١ ، و١٤ ، ص١٩.

٤٨- عصام الزامل ، المصدر السابق ، ص٢١٧.